تحليل وقياس خط الفقر في العراق للمدة (2007-2020)

Analysis and measurement of the poverty line in Iraq for the period 2007-2020

أ.د.عبدالرحمن عبيد جمعة
abdulrahmanjumaah@gmail.com
كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة الانبار

الباحث .وسام مجـــيد علي
wissamalfhd90@outlook.com
وزراة المـــــالـــية

تاريخ استلام البحث 3 / 9 / 2021 تاريخ قبول النشر 22 / 11 / 2021 تاريخ النشر 27 / 6 / 2023

المستخلص

شهد العالم اهتماما واسعا ببعض القضايا الاقتصادية والاجتماعية في نهاية القرن العشرين واهمها ظاهرة الفقر، وهي ظاهرة مألوفة ومتداولة لجميع الشعوب والحضارات والمجتمعات في جميع العصور، لقد تظافرت مشاكل عديدة لمشكلة الفقر في العراق منها اقتصادية ومنها اجتماعية وسياسية، كالحروب والعقوبات الاقتصادية وتردي بعض القطاعات في البلد.

توصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات منها ان من اهم اسباب تفشي الفقر في العراق هو الحروب المتوالية على البلد، والعقوبات الاقتصادية، وبالتالي اخفاض معدلات النمو الاقتصادي ومستويات الدخل وتفشي الفقر في البلد، فضلا عن ان الفقر المدقع في العراق بلغ (60431) دينار، اما الفقر المطلق بلغ (184122.5) دينار في عام (2020).

اهم التوصيات التي يوصي بها الباحث هو انشاء مؤسسات حكومية متخصصة بشؤون الفقر من اهم اعمالها تقديم الدعم المالي والفني وجمع المعلومات والبيانات عن الافراد الذين هم دون خط الفقر، بالإضافة الى اعداد استراتيجية وطنية تعمل على مكافحة البطالة والفقر.

الكلمات المفتاحية: *الفقر ، قياس خط الفقر ، العراق*

Abstract

The world witnessed a wide interest in some economic and social issues at the end of the twentieth century, the most important of which is the phenomenon of poverty, which is a familiar and common phenomenon for all peoples, civilizations and societies in all ages. Many problems have combined to the problem of poverty in Iraq, including economic, social and political ones, such as wars and economic sanctions and the deterioration of some sectors in the country .

The study reached a set of conclusions, including that one of the most important reasons for the spread of poverty in Iraq is the successive wars on the country, and economic sanctions, and thus lower economic growth rates and income levels.

The most important recommendations recommended by the researcher is the establishment of government institutions specialized in poverty affairs, one of the most important of which is to provide financial and technical support, collect information and data on individuals who are below the poverty line, in addition to preparing a national strategy to combat unemployment and poverty.

Keywords*: poverty, measuring the poverty line iraq*

اولا/ المقدمة

ان ظاهرة الفقر تشهد تطورا ملحوظا في وقتنا الحاضر، فهو يعتبر مشكلة عالمية وظاهرة اجتماعية ذات امتداد اقتصادي وانعكاسات سياسية متعددة الابعاد، لما له من اثار على حياة الانسان الصحية والاجتماعية والتعليمية، وبرت ظاهرة الفقر في العراق منذ تسعينيات القرن الماضي بسبب الحروب الداخلية والخارجية واثار الحصار الاقتصادي على البلد من قبل المنظمات الدولية، وكذلك سياسات النظام السابق في تسخير الموارد المالية المتاحة في نفقات الحروب، لذلك فأن القضاء على الفقر ضرورة اقتصادية وسياسية لذلك فأن الحكومة العراقية بادرت بتنفيذ العديد من البرامج للتخفيف من الفقر منها برامج الحماية الاجتماعية والبطاقة التموينية والقروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وغيرها.

ستركز الدراسة على تحليل الفقر في العراق وقياس خط الفقر فضلا عن دراسة الاستراتيجية المقترحة لمعالجة مشكلة الفقر في العراق (2018-2022).

اهمية البحث

تستند اهمية البحث الى ضرورة تحديد المفاهيم الاساسية للفقر، فضلا عن ان الفقر يعتبر من المشاكل الخطيرة التي يواجهها المجتمع نتيجة للآثار التي تنتج منه كالتسول وتعاطي المخدرات، وكذلك انخفاض المستوى الصحي والتعليمي وغيرها من المشاكل، لذلك يجب تحديد خط الفقر وتبني استراتيجية وطنية لدعم ممن هم دون خط الفقر، وهذا ما يعزز الجهود المبذولة للتعامل مع هذه الظاهرة الخطيرة التي باتت تهدد استقرار المجتمع العراقي.

مشكلة البحث:

ان معدلات الفقر في العراق اخذت بالزيادة منذ تسعينيات القرن الماضي والى الان بالرغم من ظهور بعض السياسات الحكومية لمعالجته، لذلك اصبحت هذه الظاهرة تشكل خطرا على المجتمع والدولة نتيجة للآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تتركها، لذلك تحتاج الى تدخل الدولة بأدواتها المختلفة للحد من تفاقم هذه الظاهرة.

فرضية البحث

ان تزايد مشكلة الفقر في العراق بفعل السياسات الخاطئة او غير المدروسة بسبب المحاصصة والابتعاد عن ذوي الاختصاص قد انتج اثار سلبية على الاقتصاد العراقي والمجتمع وكان من اهمها تزايد حدة الفقر وتعددت ابعاده .

هدف البحث

يهدف البحث الى تحقيق الاتي:

1. تقديم اطار نظري لمفاهيم الفقر واسبابه وانواعه.
2. تحليل مسببات الفقر في العراق.
3. قياس خط الفقر في العراق لغاية عام (2020) وذلك لتحديد حد الكفاف.
4. دراسة استراتيجية التخفيف من الفقر في العراق (2018-2022)

ثانيا/ مفهوم الفقر

يعتبر الفقر ظاهرة جدا مهمة لتحديد الملامح العامة لكل اقتصاد من اقتصاديات الدول، فهي ظاهرة لا تخلو منها أي دولة سواء كانت متقدمة او نامية، فهي ظاهرة مألوفة ومتناولة اقتصاديا واجتماعيا لجميع الشعوب والحضارات والمجتمعات وفي جميع العصور، وان جميع الاديان تطرقت اليها وخاصة الدين الاسلامي الحنيف (سردار، 2015: 5)، الفقر ارتبط بالوجود الانساني منذ بدايته فهو مشكلة لا تقل خطورة عن بقية المشاكل التي تهدد كيان المجتمع (عبدالرضا وجودة، 2016: 16).

للفقر ابعاد متعددة بالإضافة الى انخفاض الدخل (الدخل اليومي اقل من دولار واحد)، فأن الامية وتدني المستوى الصحي والتعليمي وعدم المساواة بين الجنسين كلها تمثل جوانب للفقر، وعلى الحكومات والمواطنين جعل الخدمات مثل الصحة والتعليم والطاقة والنقل والصرف الصحي تعمل لصالح الفقراء .**(IFAD, 2001 :18)**

يتجلى الفقر في العديد من الطرق وهو: الجوع ، واعتلال الصحة والموت المبكر، والجهل، والتمييز وانعدام الأمن ، والحرمان والوضع الاجتماعي .**(Goransson,2002 : 25)**

اذ يعرف الفقر بانه الحالة الاقتصادية التي يفتقر فيها الفرد الى الدخل الكافي لحصوله على مستويات دنيا من الغذاء والملبس والرعاية الصحية وكافة الضروريات، أي عدم القدرة على تلبية الاحتياجات الاساسية **(Ray, 1998 : 251)** .

وقد حدد منتدى العالم الثالث مفهوما للفقر يضم ثلاث تعريفات (عبدالرضا وجودة، 2016 : 20):

1. التعريف الموضوعي: يركز هذا التعريف على كون الفقراء هم غير قادرين على تحقيق الحد الادنى من مستوى المعيشة، ويعتبر كلا من دخل الاسرة ومتوسط الانفاق مقياسين لمستوى المعيشة، وهنا يكمن الفرق بين الفقر وعدم المساواة، فالفقر يعبر عن المستوى المطلق لمعيشة جزء من السكان وهم الفقراء، بينما عدم المساواة يعبر عن المستوى النسبي للمعيشة في المجتمع.
2. التعريف الذاتي: اذ يعرف الفقراء من وجهة نظر الفرد ذاته، فإذا شعر بانه لا يحصل على ما يحتاج اليه من احتياجات اساسية يعد فقيرا.
3. التعريف الاجتماعي: يعرف الفقراء وفق هذا النوع بكونهم من يحصلون على مساعدات اجتماعية من المجتمع .

وفي ضوء المفاهيم الثلاث السابقة فأن المنتدى يركز على تصنيف الفرد لذاته أي ان الفرد هو من يحدد ان كان فقيرا ام لا، وقد اشارت معظم الدراسات ان الفرد اذا ما انفق اقل من دولارين في اليوم فهذا يعد فقيرا، وهناك من يرى ان الحد الصحيح دولار واحد في اليوم **(Datt & Ravillon, 2009 : 5)**، اضافة الى ما سبق لا يمكن اعتبار نقص الدخل كافيا ليعتبر الافراد فقراء، فقد نجد كثير من الدول مستوى دخل افرادها مرتفعا الا ان مستوى بعض الخدمات كالسكن وخدمات الكهرباء والصحة والتعليم هي خدمات غير كافية، وبالتالي يعد الافراد فقراء بهذا الجانب او انهم يعانون من حرمان من هذه الخدمات.

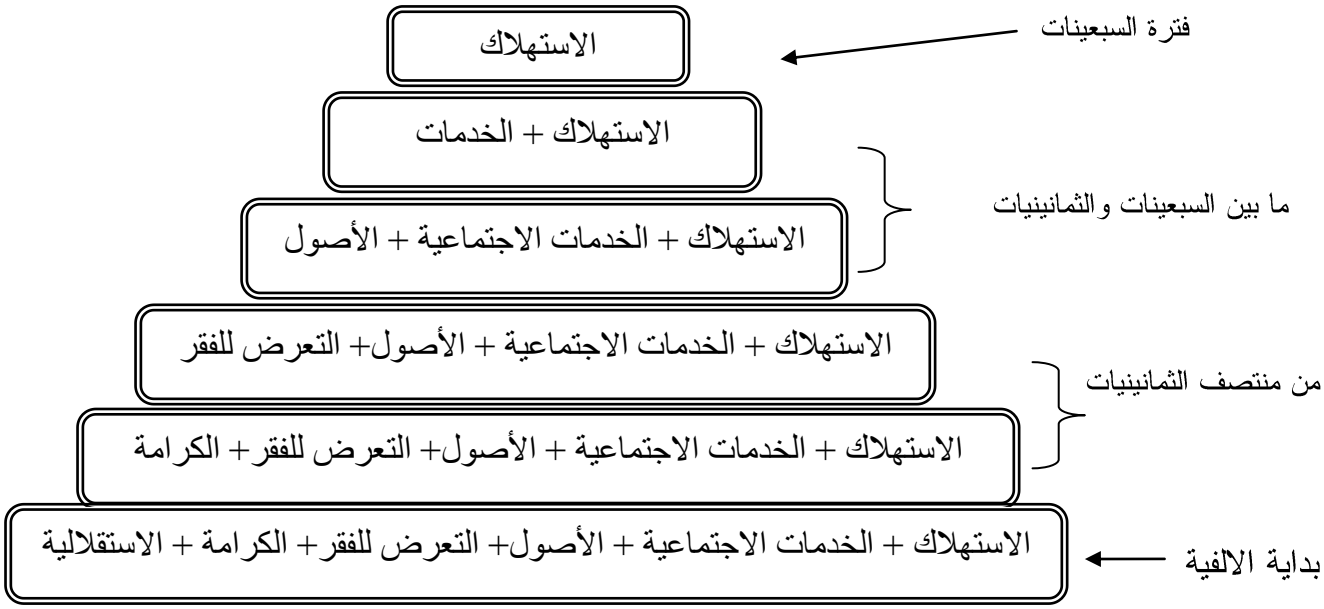

الشكل (1) تطور مفهوم الفقر

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على:

- وداد، عباس (2018) دور سياسات التنمية المستدامة في الحد من الفقر دراسة حالة الجزائر والاردن واليمن، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس – سطيف.

ثالثا/ اسباب ظاهرة الفقر

تتولد ظاهرة الفقر وتتفاقم نتيجة ظهور مجموعة من الاسباب والعوامل الرئيسية التي يكون لها دور كبير فيها، يمكن تصنيف اسباب الفقر بناء على مجموعة من الابعاد اهمها:

1. البعد السياسي: للظروف السياسية والامنية دورا فعالا في تفشي الفقر في المجتمع ومن الاسباب السياسية هي (وداد، 2018: 13):

1. عدم الاستقرار الامني والسياسي: ان الصراعات والحروب سواء كانت داخلية او اقليمية تشكل عاملا مهما في تفاقم حالة الفقر، وهي تعتبر عامل طارد للاستثمارات الاجنبية طويلة الاجل، بالإضافة الى الحالات التي خلفها من اللاجئين والارامل واليتامى، بالإضافة الى ما ينتج عن هذه الصراعات من تدني مستوى التنمية البشرية وخاصة الصحة والتعليم والسكن والرعاية الاجتماعية.
2. العقوبات الدولية: مثل حالات الحصار الاقتصادي الذي يفرض على الدول من قبل مجلس الامن الدولي، الحصار يعتبر من الامور التي ادت الى تفاقم ظاهرة الفقر وحولت شعوبا كانت تتمتع بمستوى مرتفع من الدخل الى شعوبا تعاني من التدهور الشديد في كل جوانب الحياة، فالعراق وليبيا وفلسطين كانت المتضرر الاول من هذه السياسات .
3. الفساد: يعتبر الفساد عائقا مهما في وجه تحقيق التنمية، فإن حالات الفساد تؤدي الى انتهاك حقوق الانسان وعدم احترام القوانين واعاقة البرامج التي تؤدي الى التخفيف من وطأة الفقر، ويعتبر الفساد سببا للفقر في مختلف

الدول، فهو يؤثر على الحكومات والقطاع الخاص والمواطنين، وبالتالي يجد الفقراء انفسهم خاسرين ودون دعم من الدولة او الحصول على الخدمات التي يحتاجونها.

2. البعد الاقتصادي: يندرج ضمن هذا البعد من تقلبات وتحديات يسهم فيها التقدم العالمي والتطور على مختلف الجوانب، تتعدد العوامل الاقتصادية التي تساهم في انتشار ظاهرة الفقر (فطيمة، 2015: 17):

1. البطالة: ان المعالجات التقليدية للنقص الحاصل في القوى العاملة تركز عادة على نقص التشغيل السافر أي يعمل العامل وقت اقل من معيار معين، واخطر مشاكل التشغيل في الدول النامية وهي الحالات التي يعمل فيها الفرد بإنتاجية منخفضة، أو انه لا يستخدم كل قدراته على اكمل وجه، او ان الاجور لا تكفي لسد حاجاته الاساسية، وهذا ينتج عنه انتاجية منخفضة في مجمل الاقتصاد.
2. سوء توزيع الدخل واتساع الفجوة بين الفقراء والاغنياء: ان اتساع الفجوة في توزيع الدخل تعتبر من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها اغلب دول العالم، ان التفاوت في توزيع الدخل يتأثر بسببين غير مباشرين: الاول يتمثل في عدم المساواة في توزيع الاصول المالية والمادية بين السكان، والذي يزيد من حدة الفقر بسبب صعوبة حصول الفقراء على الائتمان، اما السبب الثاني فيرجع الى عدم كفاية التحويلات الصافية للفقراء، ومن الاثار الاقتصادية للتفاوت في توزيع الدخل هو ظهور الطبقية في المجتمع وتفضيل فئة على حساب فئة اخرى، مما يؤدي الى بقائها في دائرة التخلف والحرمان .
3. انخفاض انتاجية العمال: ان الدول النامية تعاني عادة من انخفاض انتاجية العامل الذي يؤدي الى انخفاض عائد العمل الذي يمثل احد عوامل الانتاج، وبما ان العمل هو المصدر الاساسي للدخل بالنسبة للفقراء فإن انخفاض عائد العمل في الدول النامية هو احد الاسباب المهمة للفقر.
4. الديون الخارجية :ان المديونية الخارجية تعتبر احدى التحديات الرئيسية التي تواجهها البلدان النامية، لان تسديد الديون واقساطها يستنزف جزء كبير من الموارد المالية من داخل الدولة المدينة، وكذلك يزيد الامر خطورة اذا كان الاقتراض يهدف الى تسديد اقساط وفوائد الديون السابقة، مما يجعل هذه الدول تدور في حلقة مفرغة من الديون المتراكمة.

3. البعد الاجتماعي: من الاسباب الاجتماعية التي تؤدي الى تفاقم ظاهرة الفقر هي (فطيمة، 2015: 19-20) :

1. النمو السكاني: ان الزيادة في السكان يشكل ضغطا على الموارد والبيئة، كما يؤثر على نوعية الحياة خاصة اذا كانت تلك الزيادة تتم بين الافراد الذين يعيشون في حالة فقر.
2. انخفاض الخدمات الاساسية المقدمة للمجتمع: يعتبر كل من التعليم والصحة من العوامل الاساسية التي تؤهل الفرد لممارسة نشاط يضمن له دخل يوفر له حياة كريمة، نلاحظ ان الغالبية من الفقراء يكون لهم مستوى دراسي متدني او انه يندرج ضمن فئة الاميين، في حين تتسبب الامراض وعدم توفير اليات تقديم الرعاية الصحية اللائقة الى تدني الاوضاع الصحية والمعيشية للفقراء وذلك نتيجة عجزهم عن دفع مستلزمات العلاج.
3. عدم المساواة يمكن ان يضاعف من الاثار السلبية للسوق والسياسات الخاصة بالنمو، وهذا ما يجعل عدم المساواة مشكلة ذات خصوصية في البلدان النامية.

4. ابعاد اخرى: نجد ان هناك مجموعة من الاسباب تندرج ضمن المجموعات السابقة وهي (وداد، 2018: 16):

1. التدهور البيئي: اثبتت الدراسات ان العلاقة بين التدهور البيئي والفقر هي علاقة مزدوجة، فالفقر هو احد اسباب التدهور البيئي، وذلك لان احتياجات الفقراء واوضاعهم المعيشية الملحة تؤدي في كثير من الاحيان للقيام

بممارسات وسلوكيات مدمرة للبيئة، مثلا الافراط في صيد الاسماك واستخراجها بطرق غير سليمة دون اعطائها فرص للتجدد، من ناحية اخرى نجد ان التلوث البيئي يؤثر على البيئة والانسان، فارتفاع معدلات التصحر وضعف انتاجية الاراضي الزراعية وانخفاض الامن الغذائي وتردي الصحة، يؤدي الى الوقوع في دائرة الفقر، وكذلك عندما تحدث كوارث بيئية مثل الجفاف او الفيضانات فأن الفقراء هم اكثر الناس تعرضا وتأثرا بها، لانهم لا يملكون الوسائل التقنية والمالية لمواجهة هذه المشاكل.

2. ارتفاع معدل الاعالة: ويقصد به عدد الافراد الذي يعوله العامل، ويؤدي ارتفاع معدل عبئ الاعالة الى انخفاض دخل الفرد، ان معدل عبئ الاعالة يتأثر بثلاث عوامل رئيسية وهي:
   - مشاركة القوى العاملة
   - مشاركة المرأة في القوى العاملة
   - معدل البطالة
3. الموقع الجغرافي للبلد: ومدى توفر الثروات الطبيعية فيه، وهذا ما ينعكس على المستوى المعيشي للأفراد.

رابعا/ انواع الفقر

الكثير من الباحثين حاولوا وضع تصنيفات محددة للفقر لذلك تظهر انواع متعددة للفقر اهمها:

1. الفقر البشري: يتمثل بالحرمان من الحياة الكريمة، والحرمان من المعرفة والاندماج الاجتماعي، اي عدم قدرة الفرد في الوصول الى حد ادنى من الاحتياجات الاساسية، والحاجات الاساسية تشمل الطعام والسكن والملابس والمياه النقية اضافة الى وسائل التعليم والصحة، وكذلك حاجات غير مادية مثل حرية الانسان والعدالة الاجتماعية (بودبوس، 2012: 1).
2. فقر الدخل: يقصد به عدم كفاية الدخل لتلبية حاجات الفرد الاساسية (**Kanbur& Squire, 1999: 98**)، اي ان الفرد لا يستطيع الحصول على الحد الادنى من المستلزمات الضرورية اللازمة للمعيشة.
3. الفقر النسبي: ويتمثل هذا النوع من الفقر بموقع الفرد او الاسرة من متوسط الدخل في ذلك المجتمع، اي عدم قدرة الانسان ان يعيش بنفس المستوى الذي يعيشه من حوله في المجتمع (الفارس، 2001: 22).
4. الفقر المطلق: هذا النوع من الفقر ينشأ عند عدم قدرة الانسان من توفير احتياجاته الاساسية اللازمة لحياته وتندرج ضمن هذه الاساسيات الطعام والشراب والمسكن والملبس والتعليم (ابو العينين، 2004: 10).
5. الفقر المدقع او ما يسمى بالفقر المزري: هي الحالة التي لا يستطيع فيها الانسان عبر التصرف بدخله الحصول على الحد الادنى من الاحتياجات الغذائية الاساسية وذلك للحصول على الحد الادنى من السعرات الحرارية لبقائه على قيد الحياة . (**Holzer, 2007:14**)
6. فقر الرفاهية: لقد حدد بعض الباحثين هذا النوع من الفقر الذي يتعرض له بعض الشرائح الاجتماعية، وخاصة في المجتمعات الغربية التي يتمتع أفرادها بالمنجزات الحديثة كالأجهزة المتطورة وبعض وسائل الترفيه المتنوعة وهذا الذي تفتقر إليه بعض الشرائح.

وهناك انواع اخرى تصنف الفقر حسب مدة بقاءه وهي (وداد، 2018: 10):

1. الفقر الدائم: هذا النوع يبقى ملازما لصاحبه على مدار السنة، وفقراء المدن هم من الاكثر عرضة لهذا النوع من الفقر بسبب نقص الفرص التي تنتشلهم من حالة الفقر.

2. الفقر الموسمي: ينتشر هذا النوع من الفقر في اوقات معينة من السنة ويزول في فترات معينة، واكثر ما يتعرض لهذا النوع من الفقر هم المزارعون لان المحاصيل لها مواسم معينة في السنة.
3. فقر الصدمات: الصدمات هي احداث مؤثرة لا يمكن توقعها، بسبب ارتفاع مفاجئ في الاسعار او انخفاض مفاجئ في الدخل، والصدمات تحدث بسبب الاضطرابات او عدم استقرار النشاط الاقتصادي او نتيجة للقرارات السياسية.

خامسا/ اسباب الفقر في العراق

يحتل العراق مكانة مهمة بين اقتصادات الدول العربية لأنه يمتلك العديد من الموارد الطبيعية والبشرية فهو يجمع بين وفرة المياه والمساحات الكبيرة الصالحة للزراعة، اضافة الى ان البلد يمتلك مورد كبير من النفط الخام الذي يعتبر المورد الرئيسي للبلد، اذ يمتلك احتياطي نفطي يقدر بـــ (148) مليار برميل، اما انتاج العراق من النفط الخام عام (2019) فقد بلغ (4.5) مليون برميل يوميا، اضافة الى ذلك فأن العراق يمتلك احتياطي كبير من الغاز الطبيعي الذي بلغ (125) تريليون متر مكعب حسب احصائيات عام (2020).

لو تمكن الاقتصاد العراقي ان ينمو بشكل طبيعي من خلال استغلال هذه الموارد الهائلة لحقق تقدما فاق فيه كل الدول النفطية، الا ان هناك ظروف ادت الى تعثر الاقتصاد وخلفت ظواهر سلبية متمثلة بالفقر الذي يعيشه البلد (عبدالرضا وجوده، 2016: 79) .

1. الحرب العراقية الايرانية (1980-1988)

في منتصف السبعينات من القرن الماضي شهد العراق تطورات واسعة في الجانب الاقتصادي، وحقق معدلات نمو عالية كان يمكن ان تستمر هذه التطورات لتحقق منجزات كبيرة لولا الحرب العراقية الايرانية، اذ كان لهذه الحرب انعكاسات سلبية على الاقتصاد، اذ قامت الحكومة العراقية بتوجيه الايرادات المادية والمالية نحو الانفاق على الصناعات العسكرية والحربية وشراء المعدات والاسلحة (الشبيبي، 2005: 3)، فقد ارتفع عبء النفقات العسكرية في العراق من (15.9%) للمدة (1970-1980) لتصل الى (41.7%) عام (1985)، قياسا بالدول المجاورة التي بلغت حوالي (12.3%)، فقد بلغت النفقات العسكرية في العراق حوالي (19.8) بليون دولار عام (1980) اي ما يقدر بـــ (75%) من عائدات النفط، وارتفعت الى (3.25) بليون دولار عام (1984) (عبد، 2017: 114).

لقد تفاقمت الاوضاع الاقتصادية خلال فترة الحرب العراقية الايرانية، فقد تراجع معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي من (9.4%) الى (-1.7 %) للمدة من (1980-1990)، وكذلك انخفض معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي من (14%) الى (-1.3 %) للمدة نفسها، وهذا يعني تراجع الاهتمام بالقطاعات غير النفطية خاصة الصناعات التحويلية وكذلك الكهرباء والماء والتشييد والبناء وغيرها (عبدالرضا وجوده، 2016: 79).

ان تراجع الاداء الاقتصادي في العراق ادى الى تبني الدولة استراتيجية استندت الى ثلاث ركائز اساسية وهي (عبدالرضا وجوده، 2016: 79):

1. توجيه الموارد المادية والمالية نح الصناعات العسكرية.
2. تكييف منتوجات الصناعات المدنية نحو توفير مستلزمات دعم الصناعات الحربية .
3. الاستمرار في تطبيق استراتيجية الاعتماد على الذات في عملية التصنيع.

ان هدف الدولة الاول في تلك الفترة هو تمويل الحرب والاستمرار في الانفاق العسكري، وما ترتب على ذلك العديد من المشاكل الاقتصادية منها :

1. انخفاض حصة نصيب الفرد من الدخل القومي.

2. تردي المستوى المعيشي للفرد العراقي .
3. ارتفاع معدل التضخم الذي كان له نتائج مؤثرة على الفئات الفقيرة من السكان، اذ ان التضخم يكون اكبر على الفئات الفقيرة التي تكون دخولهم عادية وغير مصممة على التكيف مع التغيرات الحاصلة في المستوى العام للاسعار.

2. حرب الخليج الثانية والحصار الاقتصادي

ما ان خرج العراق من الحرب العراقية الايرانية عام (1988) حتى دخل حربا اخرى وهو غزو الكويت عام (1990)، وعلى اثر ذلك فرضت عقوبات اقتصادية عزلت العراق عن العالم الخارجي وتوقف كامل لكل اشكال التبادل التجاري، ثم قامت القوات الامريكية والدول الحليفة لها بشن هجوما واسعا على العراق بداية عام (1991) ادى الى تدمير البنى التحتية كمنشآت النفط والمواصلات والنقل ومحطات الطاقة الكهربائية وكذلك المستشفيات والجسور، اذ قدر مبلغ الدمار (232) مليار دولار (الزبيدي، بدون سنة: 15).

فرضت الحكومة الامريكية على العراق تعويضات وذلك باستقطاع ما نسبته (5%) من اجمالي الايرادات السنوية لتقدم الى دولة الكويت كتعويض عن خسائرها في الغزو، وهي تمثل قناة استنزاف وتسرب من موارد العراق، اضافة الى ذلك فقد تراكمت المديونية على العراق منذ بداية الثمانينيات وازدادت في التسعينيات جراء الحصار الاقتصادي (عبد، 2017: 116)، اضافة الى حاجة الدولة الى اعادة اعمار ما دمرته الحرب ودعم القطاعات الاجتماعية دفع الحكومة الى التوسع في الانفاق الحكومي عن طريق الاصدار النقدي لتمويل العجز، وهذا ادى الى ظهور التضخم الجامح وتدهور مستويات المعيشة للأفراد، اما ما يخص الوضع الاجتماعي فقد حدث خلل كبير في النسيج الاجتماعي والاقتصادي وذلك من خلال تسريح اعداد كبيرة من العاطلين وظهور العنف والسرقة والقتل، وتدهور الواقع العلمي والثقافي وارتفاع نسب تسرب الاطفال من المدارس، وكذلك تأثر قطاع الصحة والتعليم وتدهور التنمية وارتفاع معدلات الفقر (سالم وحمادي، 2015: 158-177).

3. مرحلة ما بعد الغزو الامريكي للعراق (2003)

ان التطورات العسكرية والامنية في العراق منذ شهر نيسان (2003) القت بظلالها على التطورات الاقتصادية والاجتماعية، وهذا ادى الى تدني مؤشرات الاقتصاد الكلي، اذ جاءت الحرب لتكمل ما ابقته الحروب السابقة من انهيار للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وتدميرا للبنى التحتية والقطاعات الرئيسية كالقطاع الصناعي والزراعي، كلها جاءت مجتمعة لتنتج عنها انتشار ظاهرة الفقر (سالم وحمادي، 2015: 158-177).

لقد كان الغزو الامريكي عبارة عن صورة بشعة ومروعة من دولة محتلة تجاه بلدا يمتلك ارثا حضاريا يمتد لآلاف السنين، لقد وضع المحتل يده على الثروات النفطية لتأمين امتداد الصناعة الامريكية مستقبلا.

يمكن ان نوضح مجموعة من الخسائر التي تعرض لها البلد بسبب الاحتلال الامريكي والتي ساهمت في تفاقم مشكلة الفقر والحرمان (القيسي، 2011: 6).

1. هناك حوالي (2350) الف عراقي عدد ضحايا الغزو الامريكي للعراق حتى شهر اذار (2009).
2. هناك اكثر من (5500) شهيد ومخطوف وسجين منهم العالم والمفكر والاستاذ والاكاديمي والباحث وكذلك منهم علماء الذرة والفيزياء والكيمياء.
3. شملت النسبة الاكبر من عمليات الاغتيالات للعاملين في الجامعات والكليات والمعاهد.
4. في العراق حوالي (37) سجنا، وتضم هذه السجون حوالي (400) الف معتقل منهم (10) الاف امرأة.

5. هناك اكثر من (2) مليون عراقي مهجر داخل البلد، و (3) ملايين مهجر خارج البلد، منهم (20) الف طبيب اي ما يشكل ثلث اطباء العراق.
6. يوجد حوالي (3300) الف ارملة و (5) مليون يتيم.
7. (28%) من الاطفال يعانون من سوء التغذية و (15%) منهم يعانون الامراض المزمنة.
8. هناك حوالي (8) مليون عراقي يعانون من الفقر الغذائي و(4) ملايين هم تحت خط الفقر .
9. نسبة البطالة بين السكان لسنة (2008) بلغ حوالي (20%) من عمر (15) سنة فأكثر .

اذ ان كل المشاكل السابقة تظافرت لتشكل حلقة مفرغة ساهمت بشكل مباشر في تعميق مشكلة الفقر وارتفاع معدلاته.

4. الفساد المالي والاداري

ان الفساد من اكثر الظواهر التي شغلت الاوساط الادارية والعلمية والحكومية خلال الفترة الاخيرة، وذلك لما له من اثار سلبية على مستويات اقتصادية وادارية واجتماعية، دخل العراق في تصنيفات مؤشر مدركات الفساد[1] لأول مرة عام (2003)، جدول (1) يبين قيم مؤشر مدركات الفساد والترتيب العالمي للعراق.

جدول (1) قيم مؤشر مدركات الفساد والترتيب العالمي للعراق

السنة	قيمة المؤشر	ترتيب العراق بين الدول	مجموع الدول
2003	2.2	113	133
2004	2.1	129	145
2005	2.2	137	159
2006	1.9	160	163
2007	1.5	178	180
2008	1.3	178	180
2009	1.5	176	180
2010	1.5	175	178
2011	1.8	175	182
2012	1.8	169	176
2013	1.6	171	175
2014	1.6	170	174
2015	1.5	161	168
2016	1.7	166	168

[1] مؤشر مدركات الفساد: يعتبر مؤشر سنوي ينشر من قبل منظمة الشفافية الدولية منذ سنة (1995) وهذا المؤشر يصنف الدول حسب مستويات الفساد فيها في القطاع العام حسب تقييمات الخبراء واستطلاعات الرأي.

167	169	1.8	2017
170	168	1.8	2018
179	175	1.8	2019

المصدر: يونس، نعمان منذر واخرون (2020) تحليل واقع الفساد المالي والاداري في العراق وفق مؤشر مدركات الفساد **(CPI)** للمدة (2003–2018)، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، مجلد 16، عدد (خاص) 2020/22 .

يتبين من الجدل اعلاه ان العراق حصل على درجة (2.2) ضمن قيم المؤشر في عامي (2003) و (2005) على التوالي، وهو اعلى قيمة التي تعطي انطباع على انخفاض معدل الفساد في تلك الفترة على الرغم من توفر البيئة المناسبة للفساد بعد عام (2003)، فقد تسبب تراجع السلطة الرقابية في البلد بتعاظم عمليات تهريب النفط وبيعه بصورة غير مشروعة، كما عانى قطاع النفط من اعمال التخريب وتفجير الانابيب والابار، وهذا ادى الى فقدان البلد حوالي (400–800) مليون دولار شهريا، وكذلك في ظل اموال مذكرة التفاهم واموال اعادة اعمار العراق فمن مجموع (20) مليار دولار لم تتسلم الحكومة العراقية سوى (90) مليون دولار، كما ان الفساد في ظل عمليات اعادة الاعمار بلغ (4) مليار دولار في عام (2007) اي يشكل ما نسبته (10%) من الناتج المحلي الاجمالي (الغانمي والخزرجي، 2017: 16).

واستمر العراق حاضرا ضمن مؤشر مدركات الفساد (CPI) بل ويحتل مراكز متقدمة فقد بلغت قيمة المؤشر (1.8) في عام (2019) اي يقع العراق بالمرتبة (175) من اصل (179) دولة.

وخلاصة القول ان الفساد المالي والاداري في العراق يشكل عائق اساسي خاصة في الوقت الحالي بسبب ضعف الرقابة وعدم محاسبة الفاسدين، وهذا يعيق عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك يساهم في ارتفاع التفاوت في الدخول بين افراد المجتمع وبالتالي يؤدي الى ارتفاع معدلات الفقر.

5. ضعف كفاءة السياسة الاقتصادية

ان السياستين المالية والنقدية هي من اهم السياسات واكثرها تأثيرا على الاقتصاد، ولكن اختلف الاقتصاديين حول ايهما اكثر فاعلية في النشاط الاقتصادي، ويمكن ان نوضح هاتين السياستين وكالاتي:

1. السياسة المالية

ان للسياسة المالية اهمية كبيرة في الدول النامية وذلك لارتباطها بواقع الاقتصاد، وبرزت اهميتها بسبب ضعف السياسات الاخرى المكملة للسياسة المالية وخاصة السياسة النقدية، كون وسائل السياسة النقدية هي غير مباشرة للتأثير على الحالة الاقتصادية وتلبية متطلباتها، اذ تقل فاعلية سعر اعادة الخصم والاحتياطي القانوني بسبب انخفاض التعامل مع المصارف، وكذلك انخفاض درجة الوعي المصرفي، الا ان السياسة المالية اخفقت في العراق طول فترة الحصار الاقتصادي في تسعينيات القرن الماضي، اذ لم تستطع السيطرة على معدلات التضخم والسيطرة على تجنب الوقوع في فخ المديونية وتحقيق التوازن في الموازنة العامة، اذ كان هناك عجز مالي كبير في فترة التسعينيات تم تمويله من الاقتراض من الجهاز المصرفي، وهذا ادى الى زيادة كمية النقود وارتفاع الاسعار بشكل كبير، بسبب عدم استطاعة جهاز الانتاج السيطرة على زيادة الطلب، وانخفاض القدرة الشرائية للعملة، وبالتالي ارتفاع تكاليف الانتاج والتأثير على النمو الاقتصادي، ومن ثم التأثير على التنمية الاقتصادية والاجتماعية (لجلاج، 2011: 115).

وحتى في سنوات فائض الموازنة للفترة (2004–2014) لم تسجل السياسة المالية دورا بارزا بسبب ضعف التوجهات الاستثمارية للموازنة، اذ ان نسبة الانفاق الاستثماري في الموازنة العامة كمعدل لم يتجاوز (20%) .

2. السياسة النقدية

ان دور السياسة النقدية في العراق بقي مقيدا حتى عام (2003)، اذ كان دور السياسة النقدية مقتصرا على توفير ما تتطلبه عمليات الانفاق وخاصة بعد تراجع عوائد النفط بسبب الحروب والعقوبات الدولية على العراق، وبعد عام (2003) شهد البنك المركزي استقلالية تامة خاصة بعد صدور القانون رقم (56) عام (2014) (الجنابي، 2012: 49–76)، ان عملية اصلاح السياسة النقدية في العراق هو من الامور المهمة وذلك لغرض مواجهة الاختلال بين قوى العرض والطلب، وهذا ادى الى ارتفاع معدل التضخم الناتج عن تنفيذ سياسة اقتصادية خاطئة او سياسة لا تلائم قدرة الاقتصاد العراقي على التكيف في بيئة اقتصادية واجتماعية وسياسية تكون غير مستقرة، اذ ان عملية الاستقرار الاقتصادي تأتي من خلال ترصين قيمة الوحدة النقدية المحلية تجاه العملات الاجنبية، اي من خلال المساهمة في تحسين سعر الصرف، وان تحسين سعر الصرف يتم من خلال اعادة هيكلة الاقتصاد المحلي (عبد، 2017: 23).

وبشكل عام لم تكن السياسات الاقتصادية التي تم العمل بها في العراق ملائمة مع المحيط الاجتماعي والاقتصادي، وكذلك لا تتناسب مع امكانيات البلد المادية والبشرية، وعلى اثرها ظهرت تشوهات واختلالات في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي، وعمقت المشاكل التي القت بضلالها على الواقع الاقتصادي للبلد.

سادسا/ قياس وتحليل خط الفقر في العراق للمدة (2007–2020)

ان محاولة قياس خط الفقر من المحاولات الصعبة وذلك لان الفقر لا يتحدد بعامل واحد وانما يشمل جوانب مختلفة مثل الحرمان من التعليم والصحة والمعرفة والحرية الشخصية والاتصالات وغيرها، وهذا يعني اننا عندما نتطرق على ظاهرة الفقر لا يمكن ان نتناولها من جانب واحد فهي ظاهرة مركبة، ان قياس الفقر يكون عادة برسم خط الفقر (**Poverty Line**) وهو ما تطرقت عليه الادبيات وتقارير المنظمات الاقليمية والدولية، وذلك لغرض تقدير ظاهرة الفقر، وعمليا فأن هذا الخط يتحدد طبقا لنصيب الاسرة من الدخل، فالاسر التي يكون دخلها تحت هذا الخط تعرف بأنها فقيرة، اما الاسر التي يكون دخلها اعلى من هذا الخط فهي غير فقيرة، وقد تم استخدام الطريقة العلمية لقياس خط الفقر والتي تتمثل في استهلاك الطاقة الغذائية (السعرات الحرارية) وطريقة تكلفة الحاجات الاساسية بالاضافة الى طريقة الرقم القياسي لاسعار المستهلك (لجلاج، 2011: 95) .

سيتم قياس خط الفقر وفق الطريقة العلمية المتمثلة بالخطوات الاتية (لجلاج، 2011: 96):

- معرفة النمط الغذائي السائد واحتساب كلفة السعرة الحرارية الواحدة وفق الصيغة الاتية:

$$\text{تكلفة السعرة الحرارية الواحد} = \frac{\text{متوسط انفاق الفرد الشهري على المواد الغذائية}}{\text{عدد السعرات الحرارية للفرد يوميا} \times 30}$$

- احتساب متوسط حاجة الفرد (البيولوجية) من السعرات الحرارية اللازمة لحياة الفرد وهو ما تحدده غالبا منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية .
- معرفة نمط حياة الفرد من خلال الانفاق على السلع الاساسية ومن ثم احتساب القيمة النسبية للسلع الاساسية بالقياس الى الغذاء .

لقياس خط الفقر في العراق لعام (2007) سيتم الاعتماد على بحوث ميزانية الاسرة، اما في عام (2011) سوف يتم الاعتماد على مسح شبكة معرفة العراق الصادر من وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء، اي يتم قياس خط الفقر من خلال الاعتماد على متوسط حاجة الفرد من السعرات الحرارية والبالغة (2200) سعرة حرارية، تم تقديرها من قبل معهد بحوث التغذية التابع لوزارة الصحة العراقية.

ان قياس خط الفقر في عام (2007) يتطلب ايجاد كلفة السعرة الحرارية للفرد وفق الصيغة الاتية بالاعتماد على البيانات في ملحق (1):

$$\text{كلفة السعرة الحرارية الواحدة} = \frac{\text{كلفة السلع الغذائية الشهرية}}{\text{عدد السعرات الحرارية}}$$

$$= \frac{1360}{2200} = 0.618 \text{ دينار عراقي/ اليوم}$$

خط الفقر المدقع = (عدد السعرات الحرارية المطلوبة × تكلفة السعرة الحرارية الواحدة × 30)

وبتطبيق الصيغة اعلاه فأن خط الفقر المدقع في العراق لعام (2007) هو:

(2200 × 0.618 × 30) = 40788 دينار للفرد/ الشهر

لقياس خط الفقر المطلق في العراق لعام (2007) يتم وفق الصيغة الاتية:

خط الفقر المطلق = كلفة السلع الغذائية + كلفة السلع غير الغذائية

لغرض الوصول الى كلفة السلع غير الغذائية يتم استخدام الصيغة الاتية:

$$\text{كلفة السلع غير الغذائية} = \text{كلفة السلع الغذائية (خط الفقر المدقع)} \times \frac{\text{متوسط الانفاق على السلع غير الغذائية}}{\text{متوسط الانفاق على السلع الغذائية}}$$

$$= 40788 \times \frac{68400}{51900} = 53755.28 \text{ دينار}$$

اذن الفقر المطلق في العراق لعام (2007) هو :

(53755.28 + 40788) = 94543.28 دينار

وكذلك تم تقدير خط الفقر للأعوام (2008–2012) تم الاعتماد على الطريقة اعلاه لتقدير خط الفقر.

اما قياس خط الفقر للسنوات (2013–2019) تم الاعتماد على الرقم القياسي لأسعار المستهلك، وتم اخذ سنة (2011) سنة اساس وذلك لعدم توفر مسوحات ميزانية الاسرة لهذه السنوات بالاعتماد على ملحق (2).

قياس خط الفقر لعام (2013)

$$\text{خط الفقر المدقع} = \text{خط الفقر المدقع لسنة الاساس (2011)} \times \frac{\text{الرقم القياسي لاسعار المواد الغذائية}}{100}$$

$$= 62300 \times \frac{148}{100} = 92204 \text{ دينار}$$

اما خط الفقر المطلق يمكن احتسابه وفق الصيغة الاتية :

$$\text{خط الفقر المطلق} = \text{خط الفقر المطلق لسنة الاساس (2011)} \times \frac{\text{الرقم القياسي لاسعار المستهلك}}{100}$$

$$= 175188 \times \frac{142.7}{100} = 249993.2 \text{ دينار}$$

استنادا الى ذلك فقد كانت خطوط الفقر في العراق وفق الجدول ادناه:

جدول (2) خط الفقر المدقع والمطلق في العراق

السنة	خط الفقر المدقع	خط الفقر المطلق
2007	40788	94543.2
2008	38600	86662.1
2009	41819	93890
2010	42847	96197
2011	62300	175188
2012	78800	168600
2013	92204	249993.2
2014	94696	255599.2
2015	94384.5	259278.2
2016	61739.3	182370.7
2017	60431	182721.08
2018	60742.5	183421.8
2019	60742.5	183071.4
2020	60431	184122.5

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج قياس خط الفقر.

ان عملية قياس الفقر تحضى بأهمية كبيرة عن طريق وصف هذه الظاهرة كميا، وبالتالي تمكن صناع القرار من وضع السياسات الهادفة الى الحد من الفقر بتوفير الدعم المادي للفقراء، وتمكنهم من زيادة قدرتهم على المشاركة الفاعلة في العمل والانتاج، وبالتالي زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

يتبين من النتائج التي تم تقديرها ان خط الفقر المدقع والمطلق في العراق شهد ارتفاعا في بعض سنوات الدراسة وانخفاضا في سنوات اخرى، ففي عام (2007) بلغ خط الفقر المدقع (40788) دينار للفرد وانخفض في عام (2008) الى (38600) دينار للفرد، اما خط الفقر المطلق انخفض ايضا عام (2008) ليبلغ (86662.1) دينار مقارنة بعام (2007) الذي بلغ (94543.2) دينار للفرد الواحد، ثم ارتفع خط الفقر المطلق خلال المدة (2009-2015) فقد بلغ (41819) دينار عام (2009) وارتفع الى (94384.5) دينار عام (2015)، وخط الفقر المطلق ارتفع كذلك خلال نفس المدة فقد بلغ (93890) دينار في عام (2009) وارتفع الى (259278.2) دينار عام (2015)، ثم انخفض خط الفقر المدقع في العراق فقد بلغ عام (2019) (60742.5) دينار مقارنة بعام (2015) الذي بلغ (94384.5)، وكذلك انخفض خط الفقر المطلق عام (2019) فقد بلغ (183071.4) دينار مقارنة بعام (2015) الذي بلغ (259278.2) دينار، ونلاحظ في الشكل (2) ان خط الفقر المطلق قد ابتعد عن خط الفقر المدقع

خلال المدة ما بعد عام (2012) وان سبب ذلك يعزى الى ان معظم الافراد ركزوا اهتماماتهم على الاحتياجات غير الغذائية مثل الاسكان والصحة والتعليم والترفيه الامر الذي ساهم في ابتعاد الخطين عن بعضهما.

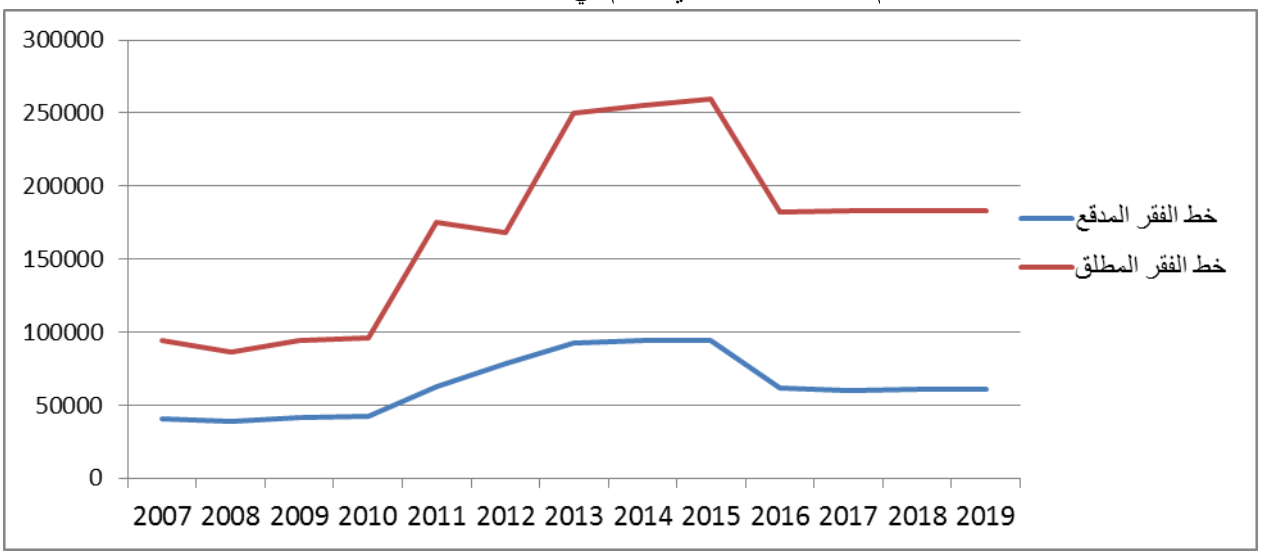

شكل (2) مسار خط الفقر المدقع والمطلق في العراق للمدة (2007-2019)

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (25)

سابعا/ استراتيجية التخفيف من الفقر في العراق (2018-2022)

ان الحروب والعقوبات الاقتصادية التي مر بها العراق كان لها اثار سلبية على الواقع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، وللخروج من هذه المشاكل لا بد من تبني استراتيجية وطنية ذات رؤيا مستقبلية تتولى تحقيق الاهداف التنموية الشاملة قصيرة وطويلة الاجل للتخفيف من حدة الفقر بين افراد المجتمع (هاشم وراضي، 2012: 167-188).

في عام (2009) تشكلت لجنة عليا بموجب اتفاقية بين العراق والبنك الدولي لغرض مكافحة الفقر، وهذه الاتفاقية مكونة من اربع مراحل اساسية وهي (الياسري، 2019: 303-325):

1. انشاء قاعدة بيانات ومؤشرات احصائية عن اوضاع العراق الاقتصادية والاجتماعية.
2. توفير تقارير عن خطوط الفقر في العراق .
3. توفير التقارير الخاصة بتحليل الفقر في العراق.
4. تبني استراتيجية الحد من الفقر في العراق.

تم انشاء استراتيجية من قبل وزارة التخطيط بالتعاون مع البنك الدولي في عام (2018) وكان الهدف الاساسي من الاستراتيجية هو تحويل الفقراء الى منتجين مندمجين اقتصاديا واجتماعيا بالتمكين وبناء القدرات، اذ تسعى هذه الاستراتيجية الى تحسين اوضاع الفقراء وتعطي الاولوية لزيادة دخلهم من خلال توفير فرص العمل والقروض الميسرة لهم واندماجهم في سوق العمل، ونظمت هذه الاستراتيجية مجموعة من الاهداف وهي (وزارة التخطيط، استراتيجية التخفيف من الفقر في العراق: 2018):

1. تخفيض نسبة الفقر في العراق بنسبة (25%) حتى عام (2022) من خلال المساهمة في تحسين المستوى التعليمي والاوضاع الصحية والمستوى المعيشي.

2. زيادة عدد الاشخاص المشمولين بنظام الحماية الاجتماعية ممن هم دون خط الفقر .
3. العمل على خفض معدلات البطالة.

ان هذه الاستراتيجية تبنت ستة وثائق اساسية خلال مدة التنفيذ (2018-2022) وذلك لتخفيض الفقر بنسبة (25%) وهذه الوثائق هي:

1. دخل اعلى ومستدام للفقراء.
2. تحسين المستوى الصحي للفقراء .
3. تحسين المستوى التعليمي.
4. سكن ملائم للفقراء.
5. حماية اجتماعي ملائمة للفقراء.
6. انشطة خاصة للحالات الطارئة.

هناك بعض النقاط يمكن ملاحظتها على السياسات الحكومية المتبعة في مجال التخفيف من حدة الفقر في العراق اهمها:

1. ان شبكة الحماية الاجتماعية تعاني من مشكلة ان اغلب الفئات المستهدفة هي ليست فقيرة، بالاضافة الى اقبال المواطنين غير المستحقين للاستفادة من مبلغ الاعانة، لذلك يجب تفعيل دور الرقابة والتدقيق واعادة النظر بالفئات المستهدفة لتشمل فئات الطلبة الخريجين العاطلين عن العمل وذوي الامراض المزمنة الذين لا يملكون ثمن العلاج.
2. ان معظم القطاعات العامة (كالتعليم والصحة) تقدم خدماتها لفئات المجتمع بغض النظر عن كونهم فئات فقيرة ام لا.
3. الفساد المالي والاداري المنتشر في بعض الوزارات المسؤولة عن تنفيذ اهداف استراتيجية التخفيف من الفقر، الامر الذي شكل عائقا امام تحقيق الاهداف بالشكل المطلوب.
4. محدودية التخصيصات المالية السنوية لتنفيذ نشاطات استراتيجية التخفيف من الفقر اذ لم تضمن في فقرات الموازنة العامة السنوية.

الاستنتاجات والتوصيات

اولا: الاستنتاجات:

توصل الباحث الى مجموعة من الاستنتاجات اهمها:

1. لقد ترك الفقر في العراق اثارا اقتصادية وسياسية واجتماعية واسعة من اهمها:
   - انتشار الامراض والاوبئة بسبب النقص الحاصل في الغذاء والافتقار الى العناية الصحية.
   - زيادة عدد العاطلين عن العمل وتفشي ظاهرة البطالة.
   - انتشار نسبة الامية وتدني نسبة التسجيل في المدارس .
2. هنالك العديد من العوامل اسهمت في انتشار وتوسيع الفقر في العراق منها:
   - اخفاق اغلب خطط التنمية الاقتصادية في تحقيق اهدافها.
   - الفساد المالي والاداري.
   - العقوبات الدولية خلال فترة الحصار الاقتصادي، فضلا عن زيادة الحروب التي خاضها العراق واستنزفت موارده.
3. قلة الدراسات العلمية والاحصاءات الميدانية الخاصة بالفقر في العراق، فعدم وجود بيانات حقيقية موثوق بها يعتبر عقبة في وضع ورسم السياسات العامة.
4. ان الفقر المدقع في العراق بلغ (60431) دينار، اما الفقر المطلق بلغ (184122.5) دينار في عام (2020).

ثانيا/ التوصيات

في ضوء معطيات الدراسة ونتائجها يمكن تقديم التوصيات الآتية:

1. زيادة اهتمام الدولة ببرامج الرعاية والضمان الاجتماعي وزيادة الاموال المخصصة لهذه البرامج لتشمل فئات اكثر من المجتمع وبالتالي تساهم في الحد من الفقر في العراق.
2. التوسع في الخطط التنموية ولا سيما في القطاع الزراعي وانتاج الغذاء.
3. محاربة الفساد المالي والاداري ووضع الضوابط والقوانين الرادعة له.
4. انشاء مؤسسات حكومية متخصصة بشؤون الفقراء تركز في اعمالها على تقديم الدعم المالي والمادي للفقراء الذين هم دون خط الفقر .
5. زيادة الاهتمام بالتمويل الاصغر وحث المصارف على زيادة النسب المخصصة لتمويل المشروعات الصغيرة وبرامج التمويل الاصغر.
6. اعداد استراتيجية وطنية فاعلة تعمل على مكافحة الفقر والبطالة وتفعيل التعليم الالزامي ورفع المستوى التعليمي وربطه باحتياجات السوق، ويتم تنفيذها بواسطة مؤسسات رسمية تعنى بشؤون الفقر والفقراء.

المصادر

اولا المصادر العربية

1. ابو العينين، سوزان حسن (2004) الفقر في الدول العربية (الاسباب – السياسات)، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، مجلد1 ، عدد4، عين الشمس، القاهرة.

2. بودبوس، سليم مصطفى (2012) الفقر والفقر البشري، صحيفة الوسط، العدد 3713، البحرين.
3. الجنابي، نبيل مهدي (2012) نماذج السياسات النقدية والمالية: مع تطبيق معادلة (St: louis) على الاقتصاد العراقي للمدة (2003–2011)، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة القادسية، مجلد 8، عدد 22.
4. الزبيدي، سليم رشيد عبود (2014) اثر سعر الصرف في المؤشرات العامة لاسعار الاسهم – دراسة تطبيقية لسوق العراق للاوراق المالية للمدة (2005–2011)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.
5. سالم، علي عبدالهادي وحمادي، احمد حميد (2015) تحليل سياسات معالجة الفقر في العراق والاستراتيجية الوطنية المقترحة، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، مجلد 7، عدد 13 .
6. سردار، عبدالرحمن سيف (2015) اقتصاد الفقر وتوزيع الدخل، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان – الاردن.
7. الشبيبي، احمد صدام (2005) رؤية لدور الاستثمار الاجنبي المباشر في سياسات الاصلاح الاقتصادي في العراق، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة.
8. الصندوق الدولي للتنمية الزراعية IFAD (2001) تمكين فقراء الريف من التغلب على الفقر، الاطار الاستراتيجي للصندوق، الامم المتحدة.
9. عبد، عمار عبدالهادي شلال (2017) دور السياسات الاقتصادية الكلية في معالجة الفقر في ظل التنمية المستدامة – دراسة تحليلية لدول مختارة مع اشارة الى العراق، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الانبار.
10. عبدالرضا، نبيل جعفر وجوده، ندوه (2016) قياس وتحليل اتجاهات الفقر في العراق للمدة 1980–2012، شركة الغدير للطباعة والنشر، العراق.
11. الغانمي، نزار عبدالامير والخزرجي، حمد جاسم محمد (2017) الفساد المالي والاداري ودوره في تحجيم الاقتصاد العراقي بعد الاحتلال الامريكي للعراق عام 2003، كلية القانون، جامعة كربلاء.
12. الفارس، عبدالرزاق (2001) الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
13. فطيمه، حاجي (2015) اشكالية الفقر في الجزائر في ضل البرامج التنموية للجزائر للفترة (2005–2014)، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خضير – بسكرة .
14. القيسي، جمال (2011) اثار الاحتلال على منظومة القيم الاجتماعية للمجتمع العراقي، مجلة البيان، مصر.
15. لجلاج، صادق زوير (2011) تحليل العلاقة الدالية بين النمو الاقتصادي والفقر في العراق، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
16. هاشم، حنان عبدالخضر وراضي، مها علاوي (2012) سبل مواجهة الفقر واثرها في تعزيز التنمية المستدامة في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة القادسية، مجلد 8، عدد 25.
17. وداد، عباس (2018) دور سياسات التنمية المستدامة في الحد من الفقر دراسة حالة الجزائر والاردن واليمن، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس – سطيف.
18. وزارة التخطيط، استراتيجية التخفيف من الفقر في العراق (2018–2022).

19. الياسري، حسين قاسم محمد (2019) مشكلة الفر في العراق الاسباب والمعالجات، مجلة كلية الاداب، جامعة البصرة، عدد 88.

20.يونس، نعمان منذر واخرون (2020) تحليل واقع الفساد المالي والاداري في العراق وفق مؤشر مدركات الفساد (CPI) للمدة (2003-2018)، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، مجلد 16، عدد (خاص) 2020/22 .

ثانيا: المصادر الاجنبية

1. Datt, Gaurav & Ravallion, Martin (2009) Has India economic Growth become more propoor in the wake of economic reforms, policy research, the world Bank, development research group.
2. Goransson, Bo (2002) Perspectives on Poverty , Director General of Sida.
3. Holzer, Harry Joseph (2007) The economic costs of poverty in the united states: subsequent Effects of children Growing UP poor .
4. Ravi, kanbur & Lyn, Squire (1999) The Evaluation of thinking about poverty: Background paper for the world Bank, Washington , DC .
5. Ray, Debraj (1998) development economics, published by Princeton university press .

ملحق (1)

اسعار السلع الغذائية بالاحتياج اليومي للفرد العراقي وبمعدل (2200) سعرة حرارية لعام (2007)

المواد الغذائية	الوزن (غم)	السعرة الحرارية	السعر/ دينار
بيضة واحدة	50	80	150
كوب حليب	250	150	50
صمونة	50	120	100
كب شاي	200	–	5
سكر مضاف 2 ملعقة	25	90	10
كيك	72	230	50
قدح عصير	200	85	50
صحن رز	200	225	75
فخذ دجاج	90	150	200
بطاطا واحدة	50	150	15
بصلة واحدة	50	20	15
معجون طماطة	20	15	20
طماطة واحدة	60	12	15
طماطة واحدة	60	12	15
خيار 3	90	20	20
كرفس	5	2	5
برتقالة واحدة	130	60	50
كوب شاي	200	–	5
سكر مضاف	25	90	5
بسكويت او كعك	28	100	100
لحم بقر معلب	85	185	200
صمونة	50	120	100
طماطة واحدة	60	12	15
خيار 2	60	10	10

كرفس	5	2	5
باقلاء مسلوقة	130	170	25
تفاحة واحدة	138	80	50
المجموع	–	2200	1360

المصدر: عبد، عمار عبدالهادي شلال (2017) دور السياسات الاقتصادية الكلية في معالجة الفقر في ظل التنمية المستدامة – دراسة تحليلية لدول مختارة مع اشارة الى العراق، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الانبار.

ملحق (2)

الرقم القياسي لاسعار المواد الغذائية والرقم القياسي للاسعار

السنة	الرقم القياسي لاسعار المواد الغذائية	الرقم القياسي للاسعار
2013	148	142.7
2014	152	145.9
2015	151.5	148
2016	99.1	104.1
2017	97	104.3
2018	97.5	104.7
2019	97.5	104.5
2020	97	105.1

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على:

البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرات الاحصائية السنوية (سنوات مختلفة)